



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي الرابع عشر
دور الانعقاد العادي الرابع

التقرير (٦٤)

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الرقم :

التاريخ : ٢٦ شعبان ١٤٢٧ هـ

الموافق : ٢ يونيو ٢٠١٦ م

ياد لجنة المرافقة العامة
ومع جدول أعمال الجلسة القادمة

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الرابع والستين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٣ بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به

المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

مبارك سالم الحريص

www.kna.kw

الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (٦٤)

للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل
بعض أحكام القانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٣ بشأن إنشاء الهيئة
العامّة للغذاء والتغذية .

إعداد : المستشار / يسري عبد الكريم

مراجعة : أ. / بشاير حمد العازمي

مراجعة : أ. / عمر عبداللطيف العجيل



State of Kuwait

دولة الكويت

- ١ -

الفصل التشريعي الرابع عشر
دور الانعقاد العادي الرابع

التاريخ : ٦ شعبان ١٤٤٧ هـ
الموافق : ٢ يونيو ٢٠١٦ م

التقرير الرابع والستون
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٣

بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية

المقدم من السيدين العضوين / راكان يوسف النصف ، عسكر عويد العنزي .

الإحالة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ ٢٣/٣/٢٠١٦ لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

اجتماع اللجنة وموضوع الاقتراح :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٢/٥/٢٠١٦ حيث تبين لها أن الاقتراح بقانون المشار إليه يهدف - حسبما ورد بمذكرته الإيضاحية - إلى سد النقص ومعالجة الثغرات التي ظهرت عند التطبيق العملي للقانون سالف البيان بغرض تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين منه .

وتضمن الاقتراح بقانون استبدال ميزانية الهيئة العامة للغذاء والتغذية من ميزانية ملحقة إلى ميزانية مستقلة وذلك لضبط الأداء والعملية الرقابية لها ، وذلك بإحداث فاعلية أكثر للقانون حتى يتلائم مع تطورات الأوضاع الخاصة بالغذاء والتغذية .

كما تضمن تعديل شكل واختصاصات مجلس إدارة الهيئة إرساءً لمبدأ الشفافية في عملها، بالإضافة إلى تعديل بعض العقوبات المقررة لمخالفة أحكام القانون .



State of Kuwait

دولة الكويت

- ٢ -

عرض عمل اللجنة :

وبعد دراسة اللجنة للاقتراح بقانون المشار إليه رأت أن الفكرة التي قام عليها الاقتراح بقانون منضبطة ولا تخالف أحكام الدستور وأهم ما يميزه أنه قام بسد النقص ومعالجة الثغرات التي ظهرت عند تطبيق القانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٣ المشار إليه ، ورأت اللجنة الأخذ في الاعتبار الملاحظات الآتية :

- تتجه سياسة الحكومة إلى عدم التوسع في إنشاء هيئات ومجالس لها ميزانية مستقلة حتى لا تمثل عبئاً على الموازنة العامة .

- حذف الفقرة السادسة من المادة (١٣) والتي أوجبت على الهيئة غلق المنشأة لحين صدور أحكام نهائية أياً ما كانت الأسباب أو المخالفة لأن هذا الإجراء يمثل عقوبة والتي يجب ألا تكون بقرار وإنما بحكم قضائي الذي هو من صميم اختصاص السلطة القضائية تطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات المقرر بنص المادة (٥٠) من الدستور .

- دمج المادة الثامنة من الاقتراح بقانون مع المادة الثانية وذلك لوحد الغاية من المادتين ولعدم التكرار لتكون صياغة المادة (٢) كالتالي :

" تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة تبدأ مع السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهاؤها وتسمى (الهيئة العامة للغذاء والتغذية) ويشرف عليها الوزير المختص" .

رأي اللجنة (التصويت) :

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى الموافقة على الاقتراح بقانون المشار إليه مع الأخذ بالملاحظات سالفة الذكر .

State of Kuwait



دولة الكويت

- ٣ -

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما
تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

أحمد سليمان القضيبي

عن
سالك ربه

* المرفقات :

- مرفق رقم (١) : نسخة من الاقتراح بقانون .
- مرفق رقم (٢) : نسخة من طلب إضافة اسم السيد العضو / عسكر عويد العنزي إلى الاقتراح بقانون .

مرفق رقم (١)
نسخة من الاقتراح بقانون

State of Kuwait



دولة الكويت

٦٩٦ / ٢٤ / ٢٠١٥

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٣ بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية، مشفوعاً بملصقه الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.
مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

راكان يوسف النصف

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على السادة الأعضاء

علاء
٢٠١٥/٢٤/٦٩٦

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١١٢)

لسنة ٢٠١٣ بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (١٢٨) لسنة ١٩٧٧ بشأن التوحيد القياسي،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٩٢ بشأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها،
- وعلى القانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٩٦ في شأن إصدار قانون الصناعة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
- وعلى القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ في شأن بلدية الكويت والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٧ في شأن قمع الغش في المعاملات التجارية والقوانين المعدلة له،



State of Kuwait

دولة الكويت

- وعلى القانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٣ بإنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية،
- وعلى القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون حماية البيئة والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(مادة أولى)

يستبدل بنصوص المواد (٢) ، (٤) ، (٥ - بند ١١) ، (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١١ - بند ٦ ب) ، (١٣) ، (١٩) من القانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٣ المشار إليه النصوص التالية :

مادة (٢) :

تتشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة تسمى (الهيئة العامة للغذاء والتغذية) ويشرف عليها الوزير المختص.

مادة (٤) :

(١) يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل من سبعة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال عمل الهيئة:

- أ- عضو متفرغ واحد هو رئيس مجلس الإدارة المدير العام.
- ب- خمسة أعضاء يمثلون الجهات الحكومية المعنية شريطة ألا يقل مستواهم الوظيفي عن وكيل وزارة مساعد، على أن تمثل كل جهة من الجهات الحكومية التالية بعضو واحد :

- وزارة الصحة.
- وزارة التجارة والصناعة.
- بلدية الكويت.
- الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.
- الإدارة العامة للجمارك.

ج- عضو ممثل للاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية.



State of Kuwait

دولة الكويت

- (٢) يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون شخصاً طبيعياً كويتياً من ذوي النزاهة، حاصلًا على شهادة جامعية كحد أدنى، وألا يكون قد صدر ضده حكم نهائي بشهر الإفلاس أو بعقوبة مقيدة للحرية في جناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- (٣) يصدر بتشكيل المجلس مرسوم بناء على عرض الوزير المختص لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، على أن يختار مجلس الإدارة نائب الرئيس من بين أعضائه في أول اجتماع له.
- (٤) تحدد بقرار من مجلس الوزراء مكافأة سنوية لأعضاء مجلس الإدارة المتفرغين وغير المتفرغين.
- (٥) تسري أحكام هذه المادة بعد انتهاء مدة مجلس الإدارة الحالي.

مادة (٥) بند (١١) :

تقرير اللوائح الخاصة بإجراءات الرقابة والتفتيش على أماكن ذبح الحيوانات والطيور وتنظيم شؤون المسالخ ومحلات الجزارة وبيع اللحوم والأسماك.

مادة (٧) :

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من الرئيس أو نائب الرئيس - عند تكليفه بذلك - أربعة اجتماعات على الأقل في السنة، وكلما اقتضت الضرورة ذلك، ويكون اجتماعه صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس، ويتخذ قراراته بأغلبية أصوات الحضور، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة، ويختار الرئيس من بين موظفي الهيئة أميناً لسر المجلس يكون بمستوى مدير إدارة، يتولى تنظيم جدول أعماله وتسجيل محاضر جلساته وحفظ القيود والمعاملات الخاصة به والقيام بأي مهام يكلفه مجلس الإدارة بها.



State of Kuwait

دولة الكويت

وللمجلس أن يقرر دعوة أي شخص من ذوي الخبرة والاختصاص للاستئناس برأيه دون أن يكون له صوت معدود في المداولات، كما له أن يشكل لجنة فنية أو استشارية أو أكثر لتقديم المشورة له أو للهيئة بعد ثبوت عدم وجود مصالح لهؤلاء الأشخاص أو لأعضاء اللجنة مباشرة أو غير مباشرة مع الهيئة، وإقرار صرف مكافآت للمستعان بأرائهم وخبراتهم ولأعضاء هذه اللجان من غير موظفي الهيئة،

كما يجوز للمجلس أن يفوض بعض اختصاصاته لرئيسه أو نائب الرئيس. وللمجلس الإدارة الدعوة إلى عقد اجتماع غير عادي بناء على طلب كتابي من الرئيس أو من ثلاثة من أعضائه على الأقل خلال مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب، على أن تُحدد في الدعوة المواضيع المطلوب عرضها، ولا يجوز في هذا الاجتماع مناقشة أية مواضيع أخرى.

وفي جميع الأحوال يجب أن يرفق بالدعوة جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة ومرفقاته.

مادة (٨) :

يكون للهيئة ميزانية مستقلة، تبدأ مع السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها. على أن تبدأ ميزانية السنة المالية التالية مع بداية السنة المالية للدولة التي تلي إصدار هذا القانون.

مادة (٩) :

يصدر الوزير المختص - بعد موافقة مجلس الإدارة اللوائح والأنظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

مادة (١١) بند ٦ ب) :

التفتيش على المواد الغذائية والأغذية الخاصة والمكملات الغذائية المتداولة للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمي ومطابقتها للمواصفات.

مادة (١٣) :

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر:

- ١- يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار كل من تصرف في المواد الغذائية المتحفظ عليها أو جزء منها قبل التصريح بتداولها إذا ثبتت صلاحيتها للاستهلاك الآدمي ومطابقتها للمواصفات، ويجوز الحكم بالغلق المؤقت لمدة لا تجاوز الثلاثة شهور أو وقف النشاط وسحب الترخيص لمدة مماثلة، ويجب الحكم بسحب الترخيص نهائياً إذا تكرر الفعل.
- ٢- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين وبالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تصرف في المواد الغذائية المتحفظ عليها أو جزء منها إذا ثبت أنها غير مطابقة للمواصفات، أو تصرف بها أو بجزء منها خلال فترة التخبير، ويجوز الحكم بالغلق المؤقت لمدة لا تجاوز الستة شهور أو وقف النشاط وسحب الترخيص لمدة مماثلة، ويجب الحكم بسحب الترخيص نهائياً إذا تكرر الفعل.
- ٣- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين وبالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من طرح أو عرض للبيع أو باع أو تداول مواد غذائية غير مطابقة للمواصفات، ويجوز الحكم بالغلق المؤقت لمدة لا تجاوز الستة شهور أو وقف النشاط وسحب الترخيص لمدة مماثلة، ويجب الحكم بسحب الترخيص نهائياً إذا تكرر الفعل.
- ٤- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن مائة ألف دينار والغلق الإداري النهائي وسحب الترخيص بصورة نهائية ووقف النشاط كل من تصرف في المواد الغذائية المتحفظ عليها أو جزء منها إذا ثبت أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي أو غير مباحة شرعاً، أو تصرف بها أو بجزء منها خلال فترة التخبير.
- ٥- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن مائة ألف دينار والغلق الإداري النهائي وسحب الترخيص بصورة نهائية ووقف النشاط كل من طرح أو عرض للبيع أو باع أو تداول مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي أو غير مباحة شرعاً.



State of Kuwait

دولة الكويت

٦- يجب على الهيئة غلق المنشأة إلى حين صدور الأحكام النهائية في القضايا، مع منع صاحب الشركة والمخول بالتوقيع من إصدار أي تراخيص تجارية تتعلق بالغذاء والتغذية لحين صدور الأحكام النهائية، وذلك في حال تصرف بالمواد الغذائية قبل ثبوت مطابقتها للمواصفات وصلاحياتها للاستهلاك الآدمي.

مادة (١٩) :

تستمر الوحدات الإدارية والرقابية والفنية والمختبرات المحلية التابعة للجهات الحكومية المعنية بشؤون الغذاء والتغذية في مزاولة المهام المنوطة بها، تحت إشراف الجهات الحكومية التابعة لها لحين صدور قرار من مجلس الوزراء - بناء على عرض الوزير المختص خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون - بنقل هذه الوحدات إلى الهيئة - مع الاحتفاظ للعاملين بكافة حقوقهم ومخصصاتهم - بما في ذلك المباني المستغلة - الثابتة والمؤقتة - وما تحتويه من أثاث وأجهزة.

(مادة ثمانية)

تضاف إلى القانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٣ المشار إليه مواد جديدة برقم (٤ مكرراً)، (٤ مكرراً أ)، (٨ مكرراً)، وينود جديدة للمادة (٥) بالأرقام (٢٤ ، ٢٥) ، وللمادة (١١) البند ٦ و) نصوصها التالية :

مادة (٤ مكرراً) :

أ- لا يجوز لأعضاء مجلس إدارة الهيئة أو العاملين فيها أن تكون لهم خلال مدة عضويتهم أو وظيفتهم فيها أو لأحد أقربائهم حتى الدرجة الأولى أية منفعة أو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة تتصل بالاستثمار في قطاع الأغذية أو التغذية أو أي مصلحة أخرى تتعارض مع مناصبهم أو وظائفهم فيها.
ويلتزم العضو بإخطار رئيس الهيئة والعامل بإخطار المدير العام كتابة بوجود أو نشوء أية منفعة أو مصلحة مما ذكر.



State of Kuwait

دولة الكويت

ب- يحظر على أعضاء مجلس إدارة الهيئة والعاملين فيها خلال فترة عملهم بالهيئة أن يقوموا بأي عمل أو خدمة استشارية أو ما يماثلها لحسابهم الخاص أو لحساب الغير تتعلق بقطاع الاغذية أو التغذية في الدولة وتخرج عن نطاق المهام و الواجبات التي يؤدونها للهيئة، كما لا يجوز لأي منهم القيام بمثل ذلك العمل أو الخدمة خلال ستة أشهر من تاريخ ترك العمل، إلا بموافقة مجلس الوزراء بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة، وموافقة مدير عام الهيئة بالنسبة لموظفي الهيئة.

على أن يستثنى ممثل الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية من أحكام هذه المادة.

مادة (٤ مكرراً أ) :

يشغر مقعد العضوية في مجلس إدارة الهيئة في الحالات الآتية :

- ١- الاستقالة.
 - ٢- إنتهاء مدة العضوية.
 - ٣- تغيب العضو عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو ست جلسات غير متتالية من جلسات المجلس خلال السنة دون عذر يقبله المجلس.
 - ٤- إذا ثبت أن للعضو منفعة مباشرة أو غير مباشرة في مجال الأغذية أو التغذية بما يخالف المادة (٤ مكرراً) من هذا القانون.
 - ٥- إذا صدر ضده حكم نهائي بالإدانة في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.
 - ٦- إذا صدر ضده حكم نهائي بشهر إفلاسه.
 - ٧- عدم قدرة العضو على أداء الواجبات المكلف بها لأسباب صحية أو بسبب الوفاة.
- وفي حالة انتهاء العضوية يعين عضو بديل وفق أحكام المادة (٤) ليكمل مدة العضو الذي انتهت عضويته وذلك خلال مدة لا تزيد على شهر من تاريخ انتهائها.

مادة (٥) :**البند (٢٤) :**

إقرار لائحة مجلس الإدارة لتنظيم أعمال المجلس وبيان حقوق وواجبات أعضائه.

البند (٢٥) :

إقرار لائحة شؤون التوظيف بالهيئة والمتضمنة قواعد تعيين الموظفين وترقيتهم ومراتبهم ومكافآتهم والمزايا العينية والمالية وسائر شؤون الخدمة المدنية، ولمجلس الإدارة ممارسة الصلاحيات المقررة لمجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية في خصوص موظفي الهيئة.

مادة (٨ مكرراً) :

يتكون رأس مال الهيئة من حصتين نقدية وعينية :

أولاً : الحصة النقدية : تدفعها الدولة من الاحتياطي العام ويخول وزير المالية في أدائها دفعة واحدة أو على دفعات وفقاً لاحتياجات الهيئة وحسبما يقترح مجلس الإدارة وبناء على عرض الوزير المختص.

ثانياً : الحصة العينية : وتتكون من الموجودات المنقولة والعقارية التي تؤول أو تخصص للهيئة، وتتولى جهة مستقلة متخصصة يختارها مجلس الوزراء تقييم جميع الموجودات التي تخصص للهيئة أو تؤول إليها، وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات التي تلتزم هذه الجهة باتباعها في عملها على أن تنتهي من مهمتها في الموعد المحدد في العقود المبرمة معها ويعتمد التقييم من مجلس الوزراء بعد العرض على ديوان المحاسبة.

مادة (١١ البند ٦ و) :

التفتيش والرقابة الدورية على المقاصف والكافتيريات المدرسية والعاملين بها، وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية للتحقق من توافر الشروط اللازمة وإعطاء الرخص الصحية والشهادات الصحية الخاصة بذلك.

State of Kuwait



دولة الكويت

(مادة ثالثة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة رابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأهمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١١٢)
لسنة ٢٠١٣ بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية

عند التطبيق العملي لقانون إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية لسنة ٢٠١٣، بهدف تنظيم العمل بهذا القطاع الحيوي بالدولة، ظهرت ثغرات حالت دون تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين، ورغبة في تطوير الأداء وضبط العملية الرقابية وإحداث فاعلية أكثر لهذا القانون تلائم تطورات الأوضاع الخاصة بالغذاء والتغذية، فقد روي ضرورة تعديل بعض أحكامه ومواده وإضافة فقرات وينود لمواد أخرى، لذا جاء هذا الاقتراح بقانون بعدة تعديلات - وذلك على النحو التالي :

أولاً : يستبدل بنص المادة (٢) النص التالي :

(تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة تسمى (الهيئة العامة للغذاء والتغذية) ويشرف عليها الوزير المختص)

حيث تم اعتبار الهيئة ذات ميزانية مستقلة.

ثانياً : يستبدل بنص المادة (٤) النص التالي :

١- (يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل من سبعة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال

عمل الهيئة :

أ- عضو متفرغ واحد هو رئيس مجلس الإدارة المدير العام.

ب- خمسة أعضاء يمثلون الجهات الحكومية المعنية شريطة ألا يقل مستواهم الوظيفي

عن وكيل وزارة مساعد، على أن تمثل كل جهة من الجهات الحكومية التالية

بعضو واحد :

- وزارة الصحة.
- وزارة التجارة والصناعة.
- بلدية الكويت.
- الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.
- الإدارة العامة للجمارك.

ج- عضو ممثل عن الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية.

- ٢- ويشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون شخصاً طبيعياً كويتياً من ذوي النزاهة، حاصلًا على شهادة جامعية كحد أدنى، وألا يكون قد صدر ضده حكم نهائي بشهر الإفلاس أو بعقوبة مقيدة للحرية في جناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ٣- يصدر بتشكيل المجلس مرسوم بناء على عرض الوزير المختص لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، على أن يختار مجلس الإدارة نائب الرئيس من بين أعضائه في أول اجتماع له.
- ٤- تحدد بقرار من مجلس الوزراء مكافأة سنوية لأعضاء مجلس الإدارة المتفرغين وغير المتفرغين).
- ٥- تسري أحكام هذه المادة بعد انتهاء مدة مجلس الإدارة الحالي. حيث تم النص صراحة على الجهات الحكومية الممثلة بمجلس الإدارة كما تم إضافة ممثل عن الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية، وتقليص عدد الأعضاء المتفرغين لعضو واحد بدلاً من ثلاثة أعضاء.

ثالثاً : إضافة مادة جديدة برقم (٤ مكرراً) تنص على :

- أ- (لا يجوز لأعضاء مجلس إدارة الهيئة أو العاملين فيها أن تكون لهم مدة عضويتهم أو وظيفتهم فيها أو لأحد أقرانهم حتى الدرجة الأولى أية منفعة أو مصلحة مباشرة أو غير



State of Kuwait

دولة الكويت

مباشرة تتصل بالاستثمار في قطاع الأغذية أو التغذية أو أي مصلحة أخرى تتعارض مع مناصبهم أو وظائفهم فيها.
ويلتزم العضو بإخطار رئيس الهيئة والعامل بإخطار المدير العام كتابة بوجود أو نشوء أية منفعة أو مصلحة مما ذكر.

ب- يحظر على أعضاء مجلس إدارة الهيئة و العاملين فيها خلال فترة عملهم بالهيئة أن يقوموا بأي عمل أو خدمة استشارية أو ما يماثلها لحسابهم الخاص أو لحساب الغير تتعلق بقطاع الاغذية أو التغذية في الدولة وتخرج عن نطاق المهام والواجبات التي يؤديها للهيئة، كما لا يجوز لأي منهم القيام بمثل ذلك العمل أو الخدمة خلال ستة أشهر من تاريخ ترك العمل، إلا بموافقة مجلس الوزراء بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة، وبموافقة مدير عام الهيئة بالنسبة لموظفي الهيئة.

على أن يستثنى ممثل الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية من أحكام هذه المادة) حيث نصت صراحة على ضرورة عدم وجود منفعة أو مصلحة مشتركة لأعضاء مجلس الإدارة أو العاملين بالهيئة مع أي قطاع معني بالغذاء والتغذية واستثنت ممثل الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية من ذلك).

رابعاً : إضافة مادة جديدة برقم (٤ مكرراً أ) تنص على :

(يشغر مقعد العضوية في مجلس إدارة الهيئة في الحالات الآتية :

- ١- الاستقالة.
- ٢- انتهاء مدة العضوية.
- ٣- تغيب العضو عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو ست جلسات غير متتالية من جلسات المجلس خلال السنة دون عذر يقبله المجلس.
- ٤- إذا ثبت أن للعضو منفعة مباشرة أو غير مباشرة في مجال الأغذية أو التغذية بما يخالف المادة (٤ مكرراً) من هذا القانون.



State of Kuwait

دولة الكويت

- ٥- إذا صدر ضده حكم نهائي بالإدانة في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.
 - ٦- إذا صدر ضده حكم نهائي بشهر إفلاسه.
 - ٧- عدم قدرة العضو على أداء الواجبات المكلف بها لأسباب صحية أو بسبب الوفاة.
- وفي حالة انتهاء العضوية يعين عضو بديل وفق أحكام المادة (٤) ليكمل مدة العضو الذي انتهت عضويته وذلك خلال مدة لا تزيد على شهر من تاريخ انتهائها)
- حيث حددت المادة حالات شغور مقعد مجلس الإدارة.

خامساً: يُستبدل بنص البند (١١) من المادة (٥) النص التالي :

(تقرير اللوائح الخاصة بإجراءات الرقابة والتفتيش على أماكن ذبح الحيوانات والطيور وتنظيم شؤون المسالخ ومحلات الجزارة وبيع اللحوم والأسماك).

حيث تم إضافة اختصاص الرقابة على الأسماك.

سادساً: إضافة بندين جديدين برقم (٢٤ و ٢٥) للمادة (٥) ينصان على :

(٢٤- إقرار لائحة مجلس الإدارة لتنظيم أعمال المجلس وبيان حقوق وواجبات أعضائه.

(٢٥- إقرار لائحة شؤون التوظيف بالهيئة والمتضمنة قواعد تعيين الموظفين وترقيتهم ومراتبهم ومكافآتهم والمزايا العينية والمالية وسائر شؤون الخدمة المدنية، ولمجلس الإدارة ممارسة الصلاحيات المقررة لمجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية في خصوص موظفي الهيئة).

سابعاً: تُستبدل بنص المادة (٧) النص التالي :

(يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من الرئيس أو نائب الرئيس -عند تكليفه بذلك- أربعة اجتماعات على الأقل في السنة، وكلما اقتضت الضرورة ذلك، ويكون اجتماعه صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس، ويتخذ قرارته بأغلبية أصوات الحضور، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة، ويختار الرئيس من بين موظفي الهيئة أميناً لسر المجلس يكون بمستوى مدير إدارة، يتولى تنظيم جدول أعماله وتسجيل محاضر جلساته وحفظ القيود والمعاملات الخاصة به والقيام بأي مهام يكلفه مجلس الإدارة بها).



State of Kuwait

دولة الكويت

وللمجلس أن يقرر دعوة أي شخص من ذوي الخبرة والاختصاص للاستئناس برأيه دون أن يكون له صوت محدود في المداولات، كما له أن يشكل لجنة فنية أو استشارية أو أكثر لتقديم المشورة له أو الهيئة بعد ثبوت عدم وجود مصالح لهؤلاء الأشخاص أو لأعضاء اللجنة مباشرة أو غير مباشرة مع الهيئة، وإقرار صرف مكافآت للمستعان بأرائهم وخبراتهم ولأعضاء هذه اللجان من غير موظفي الهيئة، كما يجوز للمجلس أن يفوض بعض اختصاصاته لرئيسه أو نائب الرئيس. ولمجلس الإدارة الدعوة إلى عقد اجتماع غير عادي بناء على طلب كتابي من الرئيس أو من ثلاثة من أعضائه على الأقل خلال مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب، على أن يحدد في الدعوة المواضيع المطلوب عرضها، ولا يجوز في هذا الاجتماع مناقشة أية مواضيع أخرى.

وفي جميع الأحوال يجب أن يرفق بالدعوة جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة ومرفقاته).

حيث تم تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة وأمانة السر واللجان الفنية والاستشارية.

ثامناً : يُستبدل بنص المادة (٨) النص التالي :

(يكون للهيئة ميزانية مستقلة، تبدأ مع السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها. على أن تبدأ ميزانية السنة المالية التالية مع بداية السنة المالية للدولة التي تلي إصدار هذا القانون).

تاسعاً : إضافة مادة جديدة برقم (٨ مكرراً) تنص على :

(يتكون رأس مال الهيئة من حصتين نقدية وعينية:

أولاً : الحصّة النقدية : تدفعها الدولة من الاحتياطي العام ويخول وزير المالية في أدائها دفعة واحدة أو على دفعات وفقاً لاحتياجات الهيئة وحسبما يقترح مجلس الإدارة وبناء على عرض الوزير المختص.

ثانياً : الحصّة العينية : وتتكون من الموجودات المنقولة والعقارية التي تؤول أو تخصص للهيئة، وتتولى جهة مستقلة متخصصة يختارها مجلس الوزراء تقييم جميع الموجودات التي تخصص للهيئة أو تؤول إليها، وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات التي تلتزم هذه الجهة



State of Kuwait

دولة الكويت

باتباعها في عملها على أن تنتهي من مهمتها في الموعد المحدد في العقود المبرمة معها ويعتمد التقييم من مجلس الوزراء بعد العرض على ديوان المحاسبة).

عاشراً : يُستبدل بنص المادة (٩) النص التالي:

(يصدر الوزير المختص - بعد موافقة مجلس الإدارة - اللوائح والأنظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون).

هادي عشر : يُستبدل بنص البند (٦ ب) من المادة (١١) النص التالي :

(التفتيش على المواد الغذائية والأغذية الخاصة والمكملات الغذائية المتداولة للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمي ومطابقتها للمواصفات).

حيث تم إضافة الأغذية الخاصة والمكملات الغذائية لنص المادة.

ثاني عشر : إضافة البند الجديد (و) للبند (٦) من المادة (١١) ونصه التالي :

(التفتيش والرقابة الدورية على المقاصف والكافيتريات المدرسية والعاملين بها، وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية للتحقق من توافر الشروط اللازمة وإعطاء الرخص الصحية والشهادات الصحية الخاصة بذلك).

لضمان الرقابة والتفتيش على المقاصف والكافيتريات المدرسية.

ثالث عشر : يستبدل بنص المادة (١٣) النص التالي :

(مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر:

١- يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار كل من تصرف في المواد الغذائية

المتحفظ عليها أو جزء منها قبل التصريح بتداولها إذا ثبتت صلاحيتها للاستهلاك الآدمي

ومطابقتها للمواصفات، ويجوز الحكم بالغلق المؤقت لمدة لا تجاوز الثلاثة شهور أو وقف

النشاط وسحب الترخيص لمدة مماثلة، ويجب الحكم بسحب الترخيص نهائياً إذا تكرر الفعل.



State of Kuwait

دولة الكويت

- ٢- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين وبالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تصرف في المواد الغذائية المتحفظ عليها أو جزء منها إذا ثبت أنها غير مطابقة للمواصفات، أو تصرف بها أو بجزء منها خلال فترة التخيير، ويجوز الحكم بالغلق المؤقت لمدة لا تجاوز الستة شهور أو وقف النشاط وسحب الترخيص لمدة مماثلة، ويجب الحكم بسحب الترخيص نهائيا إذا تكرر الفعل.
- ٣- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين وبالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من طرح أو عرض للبيع أو باع أو تداول مواد غذائية غير مطابقة للمواصفات، ويجوز الحكم بالغلق المؤقت لمدة لا تجاوز الستة شهور أو وقف النشاط وسحب الترخيص لمدة مماثلة، ويجب الحكم بسحب الترخيص نهائيا إذا تكرر الفعل.
- ٤- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن مائة ألف دينار والغلق الإداري النهائي وسحب الترخيص بصورة نهائية ووقف النشاط كل من تصرف في المواد الغذائية المتحفظ عليها أو جزء منها إذا ثبت أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي أو غير مباحة شرعا، أو تصرف بها أو بجزء منها خلال فترة التخيير.
- ٥- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن مائة ألف دينار والغلق الإداري النهائي وسحب الترخيص بصورة نهائية ووقف النشاط كل من طرح أو عرض للبيع أو باع أو تداول مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي أو غير مباحة شرعا.
- ٦- يجب على الهيئة غلق المنشأة إلى حين صدور الأحكام النهائية في القضايا، مع منع صاحب الشركة والمخول بالتوقيع من إصدار أي تراخيص تجارية تتعلق بالغذاء والتغذية لحين صدور الأحكام النهائية، وذلك في حال تصرف بالمواد الغذائية قبل ثبوت مطابقتها للمواصفات وصلاحياتها للاستهلاك الآدمي).
- حيث تم تحديد حالات المخالفات بالتفصيل والعقوبات والغرامات لكل حالة على حدة لضمان الدقة في تنفيذها.

رابع عشر : يُستبدل بنص المادة (١٩) النص التالي :

(تستمر الوحدات الإدارية والرقابية والفنية والمختبرات المحلية التابعة للجهات الحكومية المعنية بشؤون الغذاء والتغذية في مزاوله المهام المنوطة بها، تحت إشراف الجهات الحكومية التابعة لها لحين صدور قرار من مجلس الوزراء - بناء على عرض الوزير المختص خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون - بنقل هذه الوحدات إلى الهيئة - مع الاحتفاظ للعاملين بكافة حقوقهم ومخصصاتهم - بما في ذلك المباني المستغلة - الثابتة والمؤقتة - وما تحتويه من أثاث وأجهزة) وذلك لتنظيم عملية نقل الاختصاص والموظفين والمنشآت والأثاث والأجهزة.

كما نصت المادتان الثالثة والرابعة من هذا القانون على مسائل تنفيذية لا يخلو منها أي قانون يصدر (يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون) و (على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية).

مرفق رقم (٢)

نسخة من طلب إضافة اسم السيد العضو/

عسكر عويد العنزي إلى الاقتراح بقانون

Askar Al-Anezi
Member of National Assembly
State of Kuwait



عسکر العنزي

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

٥٠٥

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تمية طيبة وبعد...

يرجى إضافة اسمي إلى الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون

رقم (112) لسنة 2013 بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية

المقدم من العضو / رakan يوسف النصف

مع خالص التحية ...

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عضو مجلس الأمة

عسکر عويد العنزي

عسکر العنزي
عضو مجلس الأمة

ع. ع. ع.
٥٠٥/١١٨